النقدُ النحوي عند ابن معصوم المدني (ت1120هـ) في كتابه (الحدائق الندِيَّة في شرح الفوائد الصَمَدِيَّة) الأفعال أنموذجا , دراسة وصفيَّة تحليلية.

أ.م.د. علاء كاظم جاسم
كلية الآداب /جامعة بابل

الباحث :محمد جليل حسن
مديرية تربية بابل

art.alaa.kadhim@uobabylon.edu.iq
mohammed.hasan@student.uobabylon.edu.iq

المُلَخص:

يُعدُّ كتاب الحدائق الندية لابن معصوم من أهم الشروح على مختصر الشيخ البهائي المسمى بـ (الفوائد الصمدية) ؛ لِما تميَّز به شرحه من توسُّعٍ وإحاطة وغزارة مادته وكثرة شواهده الشعرية والقرآنية وجمع آراء معظم كبار النحاة حول كل مسألة منها من قدماء ومتأخرين ومعاصرين ومن شتى المشارب والاتجاهات؛ مما جعل الكتاب كأنّه موسوعة لغوية ضخمة . لم يكتفِ فيها ابن معصوم بجمع آراء النحاة وتقصيها في بطون الكتب بل يعقّبُ أحيانا مُبديا رأيه مرجحا و مؤيدًا ومعضدًا أو رافضًا رادّا موهِنا , مستندا الى ثقافةٍ لغويةٍ عالية تنمُ عن علو شأنه في هذا الجانب . وقد ارتأينا أن ندرس نماذج من تلك الترجيحات والردود والمؤاخذات والخلافات النحوية لتضمها عباءة النقد النحوي ، ولم نعثر – بحسب اطلاعنا– على دراسة قد اختصت بدراسة هذا الجانب ، وسنعرض في هذا البحث لنماذج من نقده النحوي في باب الأفعال ، والله ولي التوفيق .

الكلمات المفتاحية:

الحدائق الندية , ابن معصوم , النقد النحوي , الأفعال .

Summary:

The Book of (Al-Hadaaq Al-Nadiah) by Ibn Masum is one of the most important explanations on the summary of Sheikh Baha'i called (Al-Fawa'id Al-Samadiah). Because his explanation was distinguished by its extensiveness and coverage, the abundance of its material, the abundance of its poetic and Qur'anic evidence, and the collection of the opinions of most of the great grammarians on each issue, from the ancient, the late, and the contemporary, and from various walks and trends. This made the book a huge linguistic encyclopedia. In it, Ibn Masum was not satisfied with collecting the grammarians' opinions and investigating them in the books, but he sometimes followed up, expressing his opinion as weighting, supporting, supporting or rejecting a debilitating response, based on a high linguistic culture that indicates his highness in this aspect. We have decided to study examples of those weightings, responses, grievances and grammatical disagreements to include them in the mantle of grammatical criticism, and we did not find - according to our knowledge - a study that specialized in studying this aspect.

In this research, we will present examples of his grammatical criticism in the section of verbs, and God is the guardian of success

النقدُ النحوي عند ابن معصوم المدني (ت1120هـ) في كتابه (الحدائق النديَّة في شرح الفوائد الصَمَديَّة) الأفعال أنموذجا , دراسة وصفيَّة تحليلية.

أ.م.د. علاء كاظم جاسم الباحث :محمد جليل حسن

المقدمة :

اللهم صلِّ على محمد (ﷺ) خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله الأطياب المنتجبين وسلّم تسليما كثيرا . وبعد:

لم يظهر مصطلح النقد النحوي عند العرب إلاّ في العصر الحديث مقارنة بظهوره مبكرًا في الدراسات الأدبية عندهم [1],إلا أنَّ هذا لا يعني أنّه لم يكن موجودا في دراسة النحويين الأوائل , فقد ظهر مع بواكير دراستهم للنحو , " وهو أقدم أنواع النقد عند الإسلاميين؛ إذ إنَّ أول فساد في اللغة جاء من اختلال النحو والصرف " [2].

والدارس لكتاب الحدائق الندّية في شرح الفوائد الصمدية لابن معصوم يجد فيه ظواهر نقدية متناثرة هنا وهناك بين طيات الكتاب . أثبت من خلالها ابن معصوم عن مقدرة فذة , وثراء لغوي, ومعرفة وإحاطة بتوجهات النحويين إزاء تلك المسائل الشائكة ، متبعا فيها منهجية علمية رصينة استند نقده فيها إلى السماع والقياس والإجماع , والناظر لكتابه يجدُهُ عالمًا متمكنا يُجيدُ عرض موضوعاته بأسلوب يتسمُ بالسهولة والوضوح البعيد عن التعقيد ، ويكثر فيه من الشواهد القرآنية ، والشعرية ، ومن كلام العرب وأمثالهم , ويلحظ براعته في التحليل والتعليل والنظرة النقدية والمناقشة العلمية للنحويين .

وقد اقتضت طبيعة المادة تقسيمه على مقدمة ومبحثين وخاتمة مذيلة بقائمة بالمصادر والمراجع.

وكان المبحث الأول بعنوان : **النقد النحوي عند ابن معصوم (مفهومه وألفاظه وأساليبه وأسسه)** ، وضَمَّ **أربعة محاور** ، درسنا في المحور الأول مفهوم النقد في اللغة والاصطلاح ، واختص المحور الثاني بدراسة ألفاظ وعبارات النقد النحوي التي استعملها ابن معصوم ، وتنوعت أساليب ابن معصوم في نقده النحوي ، ومن هنا كان المحور الثالث مختصا بدراسة أساليبه في النقد ، وأما المحور الرابع فقد كان لبيان الأسس التي اعتمدها في نقده النحوي .

وأما المبحث الثاني فقد كان بعنوان (**النقد النحوي عند ابن معصوم / مسائل في باب الأفعال**) وقد تضمن دراسة لثلاث مسائل ، واختصت الأولى بمسألة نصب الفعل المضارع بعد (أو) هل هو بـ (أنْ) مضمرة أم منصوب على الخلاف ؟ وكانت مسألتنا الثانية بعنوان : الجزم بـ(إذ) و(حيث) مقرونين بـ(ما) ، وأما مسألتنا الثالثة فقد درسنا فيها المنصوب الثاني بعد (ألفى) بين المفعولية والحال .

واتخذنا من المنهج الوصفي التحليلي سبيلا لدراسة مسائل البحث , وذلك بإيراد نص ابن معصوم المتضمن عبارة النقد النحوي ثم استحضار آراء أغلب العلماء حول المسألة محللين لاستخلاص الوجه الذي نراه صائبًا للمسألة ، والأقرب الى روح اللغة العربية وطبيعتها . وذكرنا في الخاتمة البحث أهم ما توصلت اليه من نتائج, مذيلة بقائمة للمصادر والمراجع . والله الموفّق , وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين .

---

[1] ينظر: النقد النحوي في تحقيقات الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد , عباس حمد عبد سلطان, (رسالة ماجستير) ,كلية التربية – جامعة ذي قار, 2020م. ص3.

[2] تاريخ النقد العربي من الجاهلية حتى نهاية القرن الثالث , داود سلّوم : 120.

المبحث الأول : أولا : النقد لُغةً واصطلاحًا .

النقدُ لُغةً :

للنقد تعريفات عديدة ذكرها أصحاب المعاجم , قال الخليل(ت 175هـ): النَّقْدُ والتَّنْقادُ: تَمْيِيز الدَّرَاهِم وَالدَّنَانِير جيدها من مدخولها [3] ,وإخراجُ الزَّيْفِ مِنْهَا , والنقْدُ: خلافُ النَّسيئة ؛ ونَقَدَني ثمنَ الشيء أَي: أَعطانيه نَقْداً مُعَجَّلًا, فانتَقَدَها أَي قَبَضَها [4] . وَنقد الرجل الشَّيْء بنظره ينقده نَقْدا، وَنقد إِلَيْهِ: اختلس النّظر اليه حتّى لا يُفْطَنَ له [5] .

النقدُ اصطلاحا :

لعلَّ مفهوم النقد اصطلاحا لا يختلف كثيرا عن مفهومه لغةً ؛ ولا يخفى ما بينهما من وشائج ؛ فأول ما يشير اليه المعنى اللغوي هو : التمييز بين الجيد والرّديء من الدّراهم والدنانير, ولا يكون هذا إلّا عن خبرةٍ وموازنةٍ وتدبُّر وفهْم , ثم اتخاذ قرار سديد يستند الى كل ذلك . وبذلك فهو أقرب المعاني الى مفهوم النقد اصطلاحا عند خيرة النقاد المحدثين وثقاتهم ويتوافق – في الوقت نفسه– مع أغلب أقوال المتقدمين إذ يعرفه الدكتور أحمد الشايب: قائلا : " النّقد دراسة النتاج الفني وتحليله و تفسيره ومقارنته بغيره المشابه له أو المقابل له ، ثمّ الحكم عليهما ببيان قيمتهما ودرجتهما، يجري هذا في الحسيّات والمعنويّات وفي العلوم والفنون وفي كلّ شيء متصّل بالحياة " [6] . وقيل : هو الوقوف على النصّ بُغية الكشف عن مواضع القوّة والضعف فيه. [7] , ويستلزم مِمَنْ يتصدى له علمًا وإلمامًا واسعين، وذوقًا رفيعًا، وتمكّنًا من الأُسس والأدوات النقدية، فضلاً عن الإنصاف والموضوعية. [8]

وأمّا **النقد النحوي** : فهو الذي يقع غالبا بين النحاة , وتنحصر موضوعاته في المسائل النحوية وكل ما يتصل بتقعيد المسائل النحوية وتأصيلها [9] وصولا بالقاعدة النحوية الى ما يقرّبها من حقيقة الاستعمالات اللغوية عند العرب [10]؛ وعليه فهو نقدٌ خاص بالنحاة لا يشاركهم به أحد ؛ كونه أداة من أدوات التنظير النحوي لصياغة القواعد وترتيبها في أبواب [11], ويدور حول الحكم على توجيهات النحاة للمسائل النحوية بالجودة والحسن أو الرداءة والقبح ، وصولا الى الرأي الأصوب الذي يتفق وقواعد اللغة والمألوف من نظامها اللغوي السليم ، مستندا في ذلك الحكم على أدلةٍ وحججٍ مختلفة [12] .

ثانيا _ ألفاظ النقد النحوي التي استعملها ابن معصوم وتشمل :

---

[3] ينظر: كتاب العين: 118/5
[4] ينظر: لسان العرب: 3/ 425, مادة :(نقد).
[5] ينظر: المحكم والمحيط الأعظم : 6/ 316.
[6] أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب : 115.
[7] ينظر: النقد الأدبي, أحمد أمين :14.
[8] ينظر: النقد النحويّ عند ابن هشام في أوضح المسالك ، بحث ، د. صبيحة حسن طعيس ، ود. سلام حسين : مجلة كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية , العدد: 68, 2011: 30.
[9] ينظر: النقد النحوي في فكر النحاة الى القرن السادس الهجري ,(رسالة ماجستير) سيف الدين شاكر نوري البرزنجي, كلية التربية – جامعة ديالى , 2006م: 15.
[10] ينظر: م .ن :93-95.
[11] ينظر: النقد النحوي في تحقيقات الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد : 3.
[12] ينظر: ينظر: النقد النحويّ عند ابن هشام في أوضح المسالك : 30.

١) **ألفاظ القبول والاستحسان** : استعمل ابن معصوم ألفاظا متنوعة للدلالة على رضاه وقبوله واستحسانه للرأي أو الوجه أو التخريج المطروح إزاء بعض المسائل النحوية. نذكر منها حسب كثرة استعمالها عنده :

الصحيح [13] , **وهو الصحيح** [14] , **والأصح** [15] , **أولى** [16], **والحق** [17] **وهو التحقيق** [18], **وهو الظاهر**[19], **وهو المشهور**[20] , **وهو حسن** [21] ,**وهو المختار** [22] **والذي يصح** [23],

وهو جدير بالقبول [24] , **الأرجح** [25] , **وهو أوجه الوجهين** [26], **وهو متفقٌ عليه** [27]

٢) **ألفاظ الرفض وعدم الاستحسان** : وتشمل عبارات الردّ والرفض وعدم القبول لترجيحات وتوجيهات بعض النحاة لبعض المسائل النحوية .

وفيه نظر [28] , **وليس كذلك** [29] , **ليس بشيء** [30] , **وهو سهوٌ** [31] , **وهو وهمٌ** [32] , **هذا تكلف** [33] , **لا نظير له بالعربية** [34] , **غير ظاهر** [35] , **وهو باطل** [36] , **وهو ضعيف** [37] , **لا يقاس عليه** [38] , **الأول أقيس** [39] , **وتأويلها تعسف** [40], **وجه مخدوش** [41], **غلط فاحش فاحذره** [42] , **فيه تسامح** [43] , **تمحل** [44] , **وهو غريب** [45] , **لا يلتفت اليه** [46] , **وهذا لا يلزم** [47], **وهذا لم يقل به أحدٌ** [48] .

---

[13] الحدائق الندية : 148, 161, 172,..., 730.
[14] م. ن : 290, 317, 482... , 669.
[15] م. ن : 31, 46, ..., 677, 822.
[16] م. ن : 82, 148, ..., 845, 920.
[17] م. ن : 87, 105, ...,853, 869, 877.
[18] م. ن : 102, 495, 662, ..., 856, 772.
[19] م. ن : 477, 664, 822, ..., 886, 912.
[20] م. ن : 305, 336, 664, 690, 917.
[21] م. ن : 83, 106, 673, 686.
[22] م. ن : 60, 70.
[23] م. ن : 322.
[24] م. ن : 732.
[25] م. ن :290.
[26] م. ن : 449.
[27] م. ن : 920 .
[28] م. ن : 605, 711, ..., 731, 840.
[29] م. ن : 691, 810, 827, 913, 922.
[30] م. ن : 844, 847, 926, 928.
[31] م. ن : 844, 849, 901, 906.
[32] م. ن : 168, 315, 370, 816.
[33] م. ن : 413, 328, 486, 904.
[34] م. ن : 703, 871, 918.
[35] م. ن : 166, 167.
[36] م. ن : 419, 809.
[37] م. ن : 651, 728.
[38] م. ن : 857, 887.
[39] م. ن : 84.
[40] م. ن : 361.
[41] م. ن : 822.

ثالثا – أساليبه في النقد :

تنوعت أساليب ابن معصوم في نقده للآراء النحوية , بدءا من كيفية عرضها للنقاش وانتهاءً بالاستدلال عليها , نذكر منها:

١) **الموازنة بين الآراء ثم يعرض رأيه** . وهو من أكثر الأساليب المتبعة عنده , يقوم فيه ابن معصوم بذكر واستعراض جميع الآراء حول المسألة النحوية بطريقة الخلاف النحوي معضدا الرأي الأصوب عنده بأدلة الصناعة النحوية من سماع أو قياس أو اجماع . ومثال ذلك : مسألة أنواع الترنيم [49] , وفي تناوله لمسألة الضمير العائد على النكرة [50] , وفي مسألة الظرف والجار والمجرور هل هما أنفسهما الخبر أم لا ؟ [51]

٢) **تقديم الرأي الراجح على الرأي المرجوح** في اشارة غير مباشرة الى الرأي المرجوح عنده .كما فعل ذلك في تقديمه رأي البصريين بإعمال الثاني في باب التنازع في اشارة الى أنه المختار عنده . [52].

٣) **النقد بآراء غيره من كبار المحققين الذين يثق بهم**, كالزمخشري والرضي وابن هشام. ومثال ذلك استعانته برأي الرضي (رحمه الله) مكتفيا بردّه في مسألة : إنكار وقوع (إذ) بعد (بينا) [53] .

٤) **النقد المباشر** : وجدنا فيه أنَّ ابن معصوم ينقد الرأي الضعيف مباشرةً دون غيره .مثال ذلك نقده المباشر لابن معطٍ في الفيته حين عَدَّ اسم العلم (محمد) اسمًا مرتجلا لا منقولا؛ فردَّه ابن معصوم معقبا وناقدا : " وهو سهوٌ منه " . [54]. وفي ردّه على المصّنف (الشيخ البهائي) في ما يخص زمن فعل الأمر. [55]

٥) **استعراض الآراء دون ترجيح أو اشارة منه** ؛ لتساوي حظوظها عنده فيترك الأمر للقارئ. مثالُ ذلك : تناوله مسألة المعرَّف بالنداء [56] .

رابعا : الأسس التي اعتمدها في نقده النحوي:

وعلى الرغم من أنَّ دراسة ابن معصوم وشيخه البهائي للأصول والمنطق جعلتهما ميَّالين للمذهب البصري ومنطقه إلاّ أنَّ ابن معصوم كان حياديا في تقييماته, منصفا وموضوعيا في الأعم الأغلب منها, لا يتبع فيها ميوله وهواه بل يستند فيها

---

(42) م. ن : 812.
(43) م. ن : 175.
(44) م. ن :846 .
(45) م. ن : 384.
(46) م. ن : 884.
(47) م. ن : 470.
(48) م. ن : 808.
(49) م. ن : 70.
(50) م. ن : 87.
(51) م. ن : 334.
(52) م. ن :728.
(53) م. ن : 827.
(54) م. ن : 79.
(55) م. ن :98 .
(56) م. ن : 87 .

الى ما تمليه عليه الصنعة النحوية من سماع وقياس وإجماع وغيرها . ويُعَدُّ السماع (النقل) من أهم الأسس التي اعتمدها ابن معصوم في تقييمه وتثبيت أحكامه ويدلنا على ذلك كثرة استشهاده بالقرآن الكريم وأشعار العرب حتى أنه لا يعتدُّ بالقياس وحده إن لم يسعفه السماع ويرفض الاحتكام اليه وحده , فيقول : (وهو حسن إن ساعفه السّماع ، وإلا فلا عبرة به ، إذ اللغة لا تثبت بالقياس .) [57] . وأركان السماع عنده :

١) **الاستشهاد بالآيات القرآنية** : وهي أحد أهم الأُسس التي اعتمدها ابن معصوم في تثبيت رأي أو مسألةٍ أو تفنيدها , ويدلنا على ذلك استشهاده بـ(1453) موضعا وشاهدا من القرآن الكريم [58] , من مثل استشهاده بالآية القرآنية الكريمة في مسألة وجوب تأخير الفاعل وتقديم المفعول إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول, قوله تعالى : ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ**﴾ [البقرة :142] , معللا ذلك بالقول : إذ لو قُدِّمَ الفاعل وأُخِر المفعول لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبةً. [59]. واستشهاده بآيتين قرآنيتين في مسألة وجهي الرفع والنصب للفعل المضارع بعد (إذن) المسبوقة بـ(الواو) أو(الفاء) بقوله تعالى : ﴿**وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلاً** ﴾ [الإسراء / 76] ، ﴿ **فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً** ﴾ [النساء / 53] واحتكامه للرفع وعدَّه أجود للفعل لوروده بالقرآن الكريم , ولكثرة سماعه ووروده على لسان العرب . [60].

٢) **الاستشهاد بالقراءات القرآنية** . مثل استشهاده بقراءة: ﴿ **وَبُعُولَتُهُنَّ**﴾ [البقرة :228] , فيمن قرأ بسكون التاء , في موضوع حذف حركة الإعراب . [61] . ولـ (حيث) **في قراءة** بعضهم ﴿ **سَنَسْتَدْرِجُهُم** مِّنْ **حَيْثُ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾ [سورة الأعراف: 182] بالكسر تحتمل لغة فقعس. [62].

٣) **الاستشهاد بالحديث النبوي** , وكان ابن معصوم مقلا في استشهاده بالحديث النبوي الشريف أسوةً بالنحاة الأوائل ؛فاستشهد به في (30) موضعا [63], ومنه استدلاله على فعلية(نعم وبئس) لاتصالها بتاء التأنيث الساكنة مستشهدا بقول الرسول محمد (ﷺ)[64] : "مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فَبِهَا **وَنِعْمَتْ** , وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ" [65] وفي استشهاده لنصب(إنَّ) للاسم والخبر «لغة» لبعض العرب كقول النبي (ﷺ) [66]: " إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ **لَسَبْعِينَ** خَرِيفًا" [67] .

وللدلالة على أَنَّ من معاني (مِنْ) : النسبة, استشهاده بقول الرسول محمد(ﷺ) للإمام علي (عليه السلام) يوم المؤاخاة [68]: " **أنت منّي بمنزلة هارون من موسى** " [69],

---

[57] م. ن : 95.

[58] أُسس الترجيح في الخلاف النحوي عند ابن معصوم المدني في كتابه الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمديّة , عادل عباس النصراوي وعبد الهادي فليح الكعبي , بحث منشور بمجلة كلية التربية , جامعة الكوفة, العدد:56, 2020م .ص41.

[59] الحدائق الندية :174.

[60] م. ن : 659, وأمثلته كثيرة لا حصر لها هنا , مثلا الصفحات : ص814, 819, 879.

[61] م. ن : ص105,

[62] م. ن : ص116, ينظر مثلا الصفحات: ص105, 815, 819, 840 , 844, 873, 912, 914, 919.

[63] ينظر: أُسس الترجيح في الخلاف النحوي عند ابن معصوم المدني: 41.

[64] مسند أبي داود: 2/ 688.

[65] الحدائق الندية :689.

[66] المستدرك على الصحيحين للنيسابوري: 4 / 631.

[67] الحدائق الندية : 823.

[68] سنن الترمذي : 422/1.

[69] الحدائق الندية :363 , وينظر كذلك الصفحات : 372, 701, 903, 907, 908, 927.

٤) **الاستشهاد بشعر عصر الاحتجاج** . وقد اعتمده ابن معصوم في تثبيت الأحكام أو تفنيدها مستشهدا بقرابة (877) بيتا شعريا من عصر الاحتجاج [70] ومثاله : استشهاده بالبيت الشعري : [71]

نُبِّئْتُ عَمْراً غيرَ شاكِرِ نِعْمَتي ... والكُفرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ المُنْعِمِ

في استشهاده كون نائب الفاعل هو أول المفاعيل لا ثاني باب (علمتُ) ولا ثالث باب (أعلمتُ). [72]

وفي استشهاده ببيت امرئ القيس[73] للدلالة على استخدام (الهمزة) لنداء القريب: [74]

أفاطِمُ مهلًا بعضَ هذا التَّدَلّلِ ... وَإن كنتِ قد أزمعتِ صَرْمي فأجملي

ومثله كثير في الكتاب .

٥) **الاستشهاد بالنثر من أقوال العرب** . ومما ذكره ابن معصوم استشهاد الكوفيّين عدا الكسائي على اسمية صيغة (مافعَله) بقول العرب: ما أُحيسنه وما أُميلحه ، والتصغير من خصائص الأسماء. [75]

واستشهد بقولهم :(**إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فإياهُ وإيَّا الشَّوابِّ**), للاستدلال على اضافة (أيا) الى المضمر كما أُضيفت الى الاسم الظاهر . [76],

واستشهد بالمثل العربي القائل : **(تَسْمَعُ بالُمَعْيِدِيّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ)** [77] ، برفع تسمع ، وعدم تقدير السابك ، وهو الحرف المصدريّ ، على أنَّه تركيب فصيح كثير الاستعمال ولا شذوذ فيه [78] .

ثانيا: القياس : يعد القياس الركن الثاني الذي اعتمده ابن معصوم لتثبيت أحكامه حيال المسائل , ومثاله : **في موضوع نصب الفاعل ورفع المفعول** : قد ينصب الفاعل شذوذا ، إذا فهم المعنى ، كقولهم : خرق الثوبُ المسمارَ ، برفع الثوب ونصب المسمار ،وقراءة بعضهم **(فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ)** [البقرة / 37] بنصب آدم ، ورفع كلمات ، فيمكن حمله على الأصل ، لأنّ من تلقّي شيئا فقد تلقّاه الآخر. [79].

وقد رفض ابن معصوم الأخذ بالقياس غير المدعّم بالسماع , قال الرضيّ : والّذي أرى أنّ النيابة عن الفاعل في المفعول الثاني ، والثالث يجوز قياسا ، فاعترض ابن معصوم قائلا : هذا من حيث القياس ، ولا شكّ أنّ السماع لم يأت إلا بقيام مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل ، والجار أحقّ بصفته ، وكذا لم يسمع إلا قيام أول مفاعيل أعلمت [80] ، كقول الشاعر المتقدم[81]:

نُبِّئتُ عَمْراً غَيْرَ شاكِرَ نِعْمتي ... والكُفْرُ مَخْبثَةٌ لنفْس المُنْعِم

---

[70] ينظر: أُسس الترجيح في الخلاف النحوي عند ابن معصوم المدني :41.
[71] ديوان عنترة : 214.
[72] الحدائق الندية : 181.
[73] ديوان امرئ القيس: 32.
[74] الحدائق الندية :424.
[75] م . ن:705.
[76] م . ن:337., وينظر : 137, 917.
[77] مجمع الأمثال للميداني : 129/1.
[78] الحدائق الندية :775 , وينظر في كلام العرب أيضا الصفحات : 137 ,886, 898, 903, 917.
[79] م. ن : 165.
[80] م. ن :181.
[81] ديوان امرئ القيس: 32.

وقاس ابن معصوم شرط عمل (إذن) على باقي النواصب , بقوله: أن يكون الفعل المضارع «مقصودا به الاستقبال» ، فلو قصد به الحال لم تنصبه ، نحو قولك : إذن تصدق لمن قال : أنا أحبّك ، **قياسا على سائر النواصب** [82] .

ونظيره استناده للقياس في الحكم على ما يُعرف بالمسألة الزنبورية , قائلا : " وما أجاب به سيبويه سؤال الكسائيّ ، وهو(فإذا هو هي) ، هو الحقّ ، وهو وجه الكلام مثل : **(فَإِذا هِيَ بَيْضاءُ)** [الأعراف / 108] ، **(فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ)** [طه / 20] ، وأمّا (فإذا هو إيّاها) إن ثبت **فخارجٌ عن القياس واستعمال الفصحاء** كالجزم بـ(لن) ، والنصب بـ(لم) والجرّ بـ(لعلّ) ، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك ، وإن تكلّم به بعض العرب ". [83]

ثالثا : الإجماع :

وهو الأساس الثالث الذي اعتمده ابن معصوم لإثبات الحكم او نفيه , مثل استدلاله بـ**الإجماع** للرد على ابن مالك الذي أوجب هاء السكت في الفعل إذا بقي على حرفين : أحدهما زائد ، نحو :(لم يعِه) ، قائلا :" وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف ,على نحو : **(وَلَمْ أَكُ)** [مريم / 20] ." [84]

وكذلك احتكم للإجماع في (إمّا) الثانية في نحو قولنا : (جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو) فعدّها الجمهور حرف عطف ، وأنكر يونس والفارسيّ وابن كيسان كونها عاطفة ، ووافقهم ابن مالك لملازمتها الواو العاطفة غالبا ، وانتفاء دخول عاطف على عاطف ، قال : ولأنّ وقوعها بعد الواو متبوعة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الـ(واو) مسبوقةً بمثلها في(لا زيد ولا عمرو فيها) ، و(لا) هذه غير عاطفةٍ بإجماع ، فلتكنْ (إمّا) كذلك بل أولى. [85]

المبحث الثاني : النقد النحوي عند ابن معصوم في باب الأفعال

المسألةُ الأولى : نصب الفعل المضارع بعد (أو) هل هو بـ (أن) المضمرة أم بالخلاف ؟

جاء في الحدائق الندية :

ما ذكره [الشيخ البهائي] من أنّ النصب ب (أن) مضمرة بعد(أو) هو مذهبُ الجمهور ، وذهب الكسائيّ إلى أنّ (أو) المذكورة ناصبةٌ بنفسها ، وذهب الفرّاءُ ومن وافقه من الكوفيّين إلى أنّ الفعلَ انتصَبَ بالمخالفة ، **والصحيحُ الأوّل** ؛ لأنّ (أو) حرفُ عطفٍ لا عملَ لها ، ولكنّها عطفَتْ مصدرا مقدّرا على متوهّم[مُتصيّد] ، لذا لزم إضمار (أن) بعدها .

والخلاف في الـ(واو) والـ(فاء) كالخلاف في (أو) ، من أنّ ما بعدهما منصوب بالمخالفة أو بهما ، والصحيح ما تقدّم ، كما ذكره المصنّف. [86]

ويمكن دراسة المسالة على النحو الآتي:

---

(82) الحدائق الندية : 658.
(83) م. ن : 839.
(84) م. ن : 216.
(85) الحدائق الندية : 845.
(86) م. ن : 666.

(أو) حرفُ عطفٍ لاحد الشيئين أو للأشياء كما ذكر المتقدمون [87], ويأتي على اثني عشر معنى . [88] ومن ضمن هذه المعاني يأتي بمعنى حتى أو (الى أن) التعليلية والغائية و(إلاّ أن) الاستثنائية كما ذكرها سيبويه, إذا تبعها فعل مضارع منصوب . ومثالُ الأولى نحو :لأرضيَنَّ الله أو يغفرَ لي . ومثال الثانية قول الشاعر: [89]

لأستَسْهلنَّ الصَّعْبَ أو أدْرِكَ المُنى ... فما انقادَتِ الآمالُ إلّاّ لَصابرِ

والشاهدُ فيه: (أو) أدركَ: حيث نصب المضارع «أدرك» بعد «أو» التي بمعنى (إلى) أو (حتى)، بأن مضمرة وجوبا. [90] ومثال الثالث , قول الشاعر زياد الأعجم: [91]

وكنتُ إذا غَمَزتُ قَناةَ قومٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبهَا أو تَسْقِيما

والشاهد فيه نصبُ(تستقيم)على معنى(إلَّا أن) تستقيم . [92] وأمّا قولهم : "لأَلْزَمَنَّكَ أوْ تُعطيني حقِّي ", فإنه يصلح للتعليل وللغاية وللاستثناء من الأزمان. كذلك يتعين الأول في نحو قولنا : "لأطيعن الله أو يغفر لي". والثاني في نحو: "لأنتظرنه أو يجيء"، والثالث في نحو: "لأقتلنَّ الكافرَ أو يسلم" . [93]

واختلفَ النحاةُ في ناصب الفعل المضارع بعد (أو) ؛إذ يرى جمهورُ النحويين أنَّ الفعل المضارع قد نُصِبَ بـ (أن) مضمرة وجوبا ؛ لأن (أو) حرفُ عطفٍ , ولا يمكن أن ينصبَ بنفسه ؛ فينسبكُ منها والفعل المضارع بعدها مصدرا مؤولا معطوفا بـ (أو) على مصدرٍ مُتوهمٍ او مُتصيَّدٍ مما قبلها . [94] ويرى الكسائي وبعضُ أصحابِهِ والجرمي أنَّ (أو) حرفٌ ناصبٌ بنفسِهِ وبذلك فلا تقديرُ ولا تأويل . [95]

أمّا الفراءُ ومَنْ تبعه من أصحابه[96] فيرى أنَّ الفعلَ المضارعَ هنا منصوبٌ على الخلاف ؛ لاختلاف المعنى بين الفعل السابق لـ(أو) العاطفة والفعل اللاحق لها , وعدم جواز تعاطفهما لتعارض المعنى , والنصب على الخلاف علامة على هذا التعارض . [97]

والنصبُ على الخلاف مصطلحٌ كوفي , وهو عاملٌ معنوي وردَ في مواضعَ عدة , فهو الناصبُ عندهم لـ: [98]

١) المفعول معه ، نحو : سِرْتُ والنهرَ.

٢) الظرف الواقع خبرا ، نحو : البحرُ وراءَك.

---

[87] ينظر:همع الهوامع: 247/5.

[88] ينظر: أوضح المسالك : 85. كتاب سيبويه: 49/3.

[89] البيت مجهول القائل ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (4/ 1865), شرح شواهد المغني :1/ 206, شرح أبيات مغني اللبيب: 2/ 74 .

[90] ينظر : شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: 1/ 419, المعجم المفصل في شواهد العربية :3/ 441.

[91] ينظر: ديوانه: ١٠١, والكتاب لسيبويه 48/3 .

[92] ينظر : تحصيل عين الذهب – الشاهد /614/ ص397.

[93] ينظر : حاشية الصبان:3/ 432.

[94] ينظر : الكتاب لسيبويه: (3/ 49) , وشرح كتاب سيبويه للسيرافي : (3/ 242), وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٦٢, وشرح المفصل لابن يعيش: (3/ 232) , وشرح التسهيل لابن مالك 26/4, وارتشاف الضرب 4/ 1680, ومغني اللبيب :93, وشرح ابن عقيل :9/4, وشرح التصريح:372/2, وحاشية الصبان : 432/3.

[95] ينظر: شرح الرضي على الكافية 56/4 , والمساعد في تسهيل الفوائد: (3/ 80) . وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 3/ 1248, والمقاصد الشافية: 6/ 32,

[96] يُنظرُ في ذلك نفسُ المصادر السابقة .

[97] ينظر: معاني القرآن للفراء 34/1, 70/2 , والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 453.

[98] ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها : 294, وينظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء:374.

٣) الفعل المضارع المنصوب بعد الواو ، أو الفاء ، أو(أوْ) المسبوقة بنفي أو طلب .

٤) الفعل المضارع المرفوع في مثل قول الشاعر :

على الحكم المأتيّ يوما اذا قَضى ... قضيته ألاَّ يَجورَ ويقصدُ

وقد وجَّه ابن معصوم نقده النحوي مرجحا من خلاله رأي الجمهور بأنَّ الناصبَ للفعل المنصوب بعد (أو) العاطفة هي (أن) مضمرة وجوبا ، وقد كونت مع الفعل المنصوب بها مصدرا مؤولا عُطِفَ بـ (أو) على مصدرٍ سابق لها مُتصيّد , معللا نقده بعلةٍ عقلية ؛ كون (أو) حرف عطف لا ينصب بنفسه خلافا للكسائي والجرمي الذي يرى ذلك , وخلافا للفراء ومَنْ تبعه من أصحابه الذين يرون أنَّ الفعل بعد (أو) قد نُصِبَ على الخلاف .

وقد تبيَّنَ للبحث أنَّ النص الذي انتقد به ابن معصوم مرجِّحًا ومُضعِّفًا قد ورد في كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي وبالنص نفسه[99] ، ويُعَدُّ ابنُ معصوم بإيراده لهذا النص مؤيدا له ومن خياراته .

وثمره ما تقدم ندرجه في ما يلي :

١) حاجة النحو الكوفي الى الدراسة ؛ فالمصادر التي دارت حوله قليلة جدا اذا ما قورنت بالنحو البصري, وحتى ما نُقِلَ الينا من النحو الكوفي هو من خلال نحاة بصريين, ومصنفات بصرية ؛ فلم نشهد استقلالية للنحو الكوفي ، ولا تعريفات دقيقة لمصطلحاته الخاصة في الغالب .

٢) رجح ابن معصوم مذهب الجمهور بالقول : إنَّ الناصب للفعل المضارع المنصوب بعد (أو) هو (أن) مضمرة وجوبا لا منصوبا بـ(أو) نفسها كما ذهب اليه الكسائي والجرمي ولا منصوبا على الخلاف كما ذهب اليه الفراء ومن تبعه .

٣) اعتمد ابن معصوم في ترجيحه على مذهب الجمهور, واستند الى العلة العقلية القائلة بأنَّ (أو) حرف عطف لا ينصب بنفسه ؛ لذا لابدَّ من تقدير (أن) مضمرة ناصبة؛ لتعطف (أو) مصدرا مؤولا بعدها على مصدرٍ متوهم قبلها .

٤) ولذلك يؤيد البحث ما ذهب اليه ابن معصوم لتعاهد أكثر من دليل على صحَّة نقده .

المسألة الثانية: الجزم بـ (إذ) و (حيث) مقرونين بـ (ما) .

نَبَّه ابن معصوم على أنَّ المفهوم من كلام الشيخ البهائي بأنَّ (إذ) و(حيث) لا تكونُ من الأدوات الجازمة لفعلين إلاّ إذا اقترنتا بـ (ما) , مرجحًا ذلك بالقول : " **وهو كذلك على الأصح** " خلافا للفراء في جواز الجزم بهما بدون (ما) قياسا على أين وأخواتها. [100]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

---

[99] ينظر: 3/ 1248 منه.

[100] ينظر: الحدائق الندية : 677- 678 .

الشرط عند النحويين يعني: وُقُوع الشَّيْء لوُقُوع غَيره. [101] ومن الأدوات الجازمة لفعلين (إذ) و (حيث) إذا ما اقترنتا بـ (ما) وتقتضي جملتين، أُولاهما ملزومةٌ للثانية، تسمى الأولى شرطا وتسمى الثانية جزاءً وجوابا, [102] فالشرطُ تعليقُ وقوعِ أحدِ الجائزين أو عدمِه بوقوعِ الآخر. [103] واختلف النحاة في تقدير (اذ ما) , فشيخ النحاة سيبويه يرى أنَّ أصلها (إذ) الظرفية الدالة على المُضي , فلمّا أضيفتْ لها (ما) كفَّتْها عن الإضافة ؛ وسلبت الاسمية منها ؛ وألحقتها بحروف الشرط الجازمة لفعلين . واستشهدوا بقول العباس بن مرداس في غزوة حنين: [104]

إذ مَا أَتيتَ عَلَى الرسولِ فَقُلْ لَهُ: ... حَقًّا عَلَيْكَ إذا اطمأَن المجلِسُ

يَا خيرَ مَن رَكِبَ المَطِيَّ وَمَنْ مَشى ... فَوْقَ الترابِ، إذا تُعَدُّ الأَنْفُسُ

والشاهد في البيت: المجازاة ب «إذما», والفعل الماضي بعدها بمعنى المستقبل ؛ بدلالة وقوع الفاء في جوابها . [105]

وقول الآخر: وهو لعبد الله بن همام السّلوليّ: [106]

إذ ما تَرَيني اليومَ مُزجيً ظَعِينَتي ... أُصَعِّدُ سَيْراً في البلاد وأُقْرِعُ

فإني من قومٍ سِواكُم وإنما ... رجاليَ فَهمٌ بالحِجازِ وأَشْجَعُ

والشاهد فيهما مجيء "إذما" إذ وقعت شرطا، قُرنَ جوابها بالفاء في البيت الثاني " فإني من قومٍ" وَ(مَا) المُسلطةُ سَلطت الْجَزْم على الْجَزْم وَلَو لم تكن, لم يجْزم الْحَرْف , ومغيرة لِمَعْنى الْحَرْف. [107], ومن شواهد المسألة قول الآخر: [108]

وإنّك إذ ما تأبَ ما أنت آمرٌ ... به تلفَ من إيّاه تأمرُ آبيا

والشاهد فيه في «إذما» إذ جزم فعلين هما: «تأب» و «تلف». ولقلة ورودها شَككَ بعض النحاة من أن تكون(إذ ما) أداة شرط جازمة ؛ وقد ذكر السيرافي(368هـ): أنَّ (إذما) لم يذكرها من النحاة إلا سيبويه وببيتين من الشعر[109].

وقيل : أَمَّا (إِذَا مَا) وَ (إِذَا) فَجمهور النحاة عَلَى عَدَمِ جَزْمِهَا وَإِنْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَأَجَازُوهَا فِي الشِّعْرِ – خصوصا [110] فقد ذكر ابن الأثير أنَّ المجازاة بـ " إذ ما" قليل، و في" إذا ما" أقلّ. [111]

ونقل ابن عقيل عن بعض النحويين، : أنَّ(إذما) ليست من أدوات الشرط، وإنما ورد الجزم بها قليلا في الشعر كـ (إذا). [112] وخصوه بِالضَّرُورَةِ [113]؛لقلة ورودها . أمّا ابو حيان الأندلسي والمرادي فقد أجازا الجزم بها في الكلام , خلافا لمن خصَّ ذلك بالشعر وجعلها كـ (إذا) . [114]

---

(101) ينظر: المقتضب: 2/ 46.
(102) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 4/ 73.
(103) ينظر: الحدود في علم النحو للأُبَّذي : 467.
(104) البيتان للعباس بن مرداس في غزوة حنين يذكر إقدامه وبلاءه مع قومه . وورد برواية (إذما) في كتاب سيبويه ومعظم كتب النحو واللغة. أمَّا رواية الديوان: 88 فهي: إمَّا أتيتَ على النبيّ فقلْ له ...وكذلك هي رواية صاحب العباب الزاخر 145/1 باب(عسس) , والبغدادي في خزانته يذكر أنها رَوَاية أهل السّير مِنْهُم ابْن هِشَام. انظر: خزانة الأدب: 9/ 30 ؛ وحينئذٍ لا شاهد فيه لـ (إذما) .

(105) ينظر: تحصيل عين الذهب : 405, وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية للعيني 21/2 .
(106) ينظر: الكتاب سيبويه 57/3, وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 253/3, وشرح المفصل 4/ 271 , وخزانة الأدب ٩/ ٣٣.
(107) ينظر: رسالة منازل الحروف للرماني:39 : شرح أبيات سيبويه للنحاس:284 , وشرح كتاب سيبويه للسيرافي253/3, وتحصيل عين الذهب :406.
(108) من الأبيات مجهولة القائل , ينظر: شرح الشواهد الكبرى للعيني : ٤/ ٤٢٥، والمعجم المفصل لشواهد العربية 6/ 102, الشرح: قوله: تأب :فعل الشرط ,وهو من الإباء و الامتناع ، والجواب : تلفَ من ألفى إذا وجد.
(109) ينظر:كتاب سيبويه شرح السيرافي483/1 , وشرح الرضي على الكافية : 75/4.
(110) ينظر: إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس: 67.
(111) ينظر: البديع في علم العربية: 1/ 627.
(112) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد 3/ 140.

وكما اختلفوا في كونها من أدوات الشرط أم لا , اختلفوا كذلك, هل هي حرفٌ أم اسمُ ظرفِ زمان ؟ ففي حين يرى سيبويه [115] أنّها و(إن) من حروف الشرط , يرى المبرِّد (285هـ) [116] , وابن السراج (316هـ) [117] , وأبو علي الفارسي (377هـ) [118], أنها اسم ظرف زمان بقيت على حالها ولم تتغير, وأصلها (إذ) التي هي ظرفٌ لما مضى فزِيدَ لها (ما) وجوبا في الشرط فجزموا بها .

ونقل بعضُ النحاة أنَّ أدوات الشرط الجازمة لفعلين (إذما) و(حيثما) أدواتٌ مستقلةٌ بنفسها . وهي غيرُ مركبة ؛ فـ(إذما) ليست (إذ) أُضيفت لها (ما) , كذلك (حيثما) ليست (حيث) أُضيفت لها (ما) . [119]

وأجمعَ أغلب النحاة على أنَّ (إذ) و(حيث) لا تعملان كأداتي شرط جازمتين إلا بإضافة (ما) لهما [120] ؛ إذ تعمل (ما) كما يذكر الرضي على كفّ (إذ) و(حيث) الظرفيتين عن الإضافة ؛ لأن الإضافة مبنيّةٌ على التعريف والشرطَ مبنيٌّ على الإبهام والتنكير ؛ فَلِنَقلْ (إذ) و(حيث) من الظرفية الى الشرطية لابدَّ من إضافة النكرة (ما) اليهما , لتكفهما عن الإضافة , فأصبحت (ما) لازمة لهما كأداتي شرط . [121]

وشذَّ الفرَّاء عن هذا الإجماع إذ يرى أنَّ (إذ) و (حيث) جازمتان سواء لحقت بهما (ما) أم لم تلحق . [122] , فيما كان قد بيَّنَ سيبويه ضرورة إلحاق (ما) بـ (حيث) إذا ما أُريدَ أن يُجازى بها وإلا ستكون (حيث) اسم موصول , فقال :

" وإنما منعَ (حيث) أن يُجازى بها أنّك تقول: حيث تكون أكون , فتكونُ وصلا لها , كأنك قلت : المكان الذي تكون فيه أكون ". [123]

وقد انتقد ابن معصوم رأي الفراء مرجِّحًا رأي الجمهور بأنَّ (إذ) و(حيث) لا تكونان أداتي شرط جازمتين لفعلين إلاّ بالتحاق (ما) بهما . قائلا: " **وهو كذلك على الأصحّ** " , وما ذهب اليه الفراء قياسا على (أين وأخواتها). وذهب سيبويه الى أنَّ قولنا : حيث تذهب أذهب . هو أقرب الى الاسم الموصول منه الى اسلوب الشرط , وتعني : المكان الذي تذهبُ اليه أذهبُ اليه .

والمتحصَّلُ مما تقدم ما يلي :

١) يرى سيبويه أنَّ (إذما) من حروف الشرط ؛ إذ نقلت (ما) (إذ) من الاسمية والظرفية الى الحرفية والشرطية وكفتها عن الإضافة .

---

(113) ينظر: همع الهوامع 2/ 547.
(114) ينظر: ارتشاف الضرب :4/ 1864, والجنى الداني في حروف المعاني : 191.
(115) ينظر: الكتاب 58/3.
(116) ينظر: المقتضب: 2/ 48.
(117) ينظر: الأصول في النحو :2/ 160.
(118) ينظر: الإيضاح :253.
(119) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب :55/2, وشرح الرضي: 75/4 , وخزانة الأدب : 30/9 .
(120) ينظر: الكتاب سيبويه :58/3 , والمقتضب : 48/2 , والأصول في النحو : 159/2, البديع في علم العربية :627/1 , وشرح التسهيل :73/4, شرح المفصّل 125/3, شرح الرضي على الكافية 4/ 75 ,اللمحة في شرح الملحة :2/ 872, التذييل والتكميل :106/1 , شرح شذور الذهب للجوجري : 2/ 598 , شرح لتصريح : 2/ 398 ,
(121) ينظر: شرح الرضي: 75/4.
(122) ينظر: معاني القرآن للفراء: 85/1 , وشرح الأشموني1/ 380, وشرح شذور الذهب للجوجري: 602/2.
(123) الكتاب سيبويه : 58/3 .

٢) يرى المبرد في أحد قوليه , وابن السراج , وابو علي الفارسي أنّ (إذما ,وحيثما) اسم ظرف زمان جازم بقيا على أصلهما .

٣) **انتقد ابن معصوم** – موافقا فيه الشيخ البهائي– ما ذهب اليه الفراء من أنَّ (إذ) و(حيث) يردان جازمتين بإضافتهما الى (ما) أو بتجردهما منها , قياسا على (أين وأخواتها) , مرجحا رأي الجمهور الذي يرى أنهما لا تتحولان من الظرفية الى اسلوب الجزم إلا بإضافة (ما) اليهما التي تكفهما عن الإضافة وتنكرهما وتلحقهما بأدوات الشرط الجازمة لفعلين .

٤) انتقدَ السيرافي ما ذهب اليه سيبويه كونه قد تفرَّدَ بعَدِّ (إذما) من أدوات الشرط , وقد خصَّهُ أغلبهم بالشعر . ويرى بعضهم أنَّ الجزم بها قليل والجزمُ بـ(إذا ما) أقل .

٥) احتجَّ سيبويه بالسماع , واحتجَّ الفراء بالقياس , والسماعُ إن صحَّ مُقدَّمٌ على القياس . وقد ثبتَ أنَّ بعضا من تلك الشواهد الشعرية مجهولة القائل أو وردت برواية أخرى لا شاهدَ فيها .

٦) نؤيد ما ذهب اليه ابن معصوم حين رجَّح رأي الجمهور الذي يرى أنَّ (إذ) و(حيث) لا تجزمان إلاّ باقتران (ما) بهما , وإنَّ (حيث) بدون (ما) تكون أقرب الى الاسم الموصول منها الى أدوات الشرط .

المسألة الثالثة: المنصوب الثاني بعد (ألفى) , بين المفعولية والحال .

جاء في الحدائق الندية :

من ((أفعال القلوب «وَجَدَ» كـ (وَعَدَ) ، ومصدرها (وِجْدَان) عن الأخفش ، و(وجُود) عن السيرافيّ . «وألفى»: أثبتها الكوفيّون وابن مالك [124] [كونها من أفعال القلوب الناصبة لمفعولين] احتجاجا بقوله :

قدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ المُغيثَ إِذَا ... مَا الرَّوْعُ عَمَّ فَلَا يُلْوَى عَلَى أَحَدِ

وأنكرها البصريّون وابن عصفور [125]، وقالوا : المنصوب ثانيا حال ، وتأولوا البيت بزيادة الألف واللام ، **وليس بشيء ؛ إذ التأويل خلاف الأصل ، فالصحيح قول الكوفيين.** وهما(لتيقُّن الخبر) ، أي تفيدان في الخبر يقينا ، نحو قوله تعالى : ﴿**وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ**﴾ [الأعراف / 102] ، وقوله : ﴿ **إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آباءَهُمْ ضالِّينَ**﴾ [الصافات / 69].)) [126]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

التّعدّي: "مُجَاوزَة الشَّيْء إِلَى غَيره يُقَال: (عديتُهُ فتعدّى) : إِذا تجَاوزَ." [127] وفي اصطلاح النحويين: تجاوزُ الفعلُ الفاعلَ الى المفعول به , فإن تَجاوزهُ الى غيرِ المفعولِ به من ظرفٍ أو مصدرٍ أو غيرِ ذلك ولم يَتجاوزَهُ الى المفعول به لا يسمّونَهُ تعديّا. [128] ، وتُقسَّم الأفعال من حيث التّعدّي الى نوعين :

الأفعال المتعدية : وهي التي تصل الى معمولها بنفسها مثل: أكرمتُ الغلامَ. والأفعال اللازمة : وهي التي لاتصل الى معمولها إلا بواسطة حروف الجر , نَحْو قَوْلك: مَرَرْتُ بزيدٍ . [129] وحروف الجر هذه إنما دخلت الاسمَ للتعدية، بإيصال

---

(124) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2/ 547 , وشرح ابن الناظم : 142.
(125) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي 301/1.
(126) ينظر: الحدائق الندية : 711.
(127) الكليات: لأبي البقاء الكفوي: 311 .
(128) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي 299/1.
(129) ينظر: اللمع في العربية :51.

معنى الفعل إلى الاسم؛ لأنّ الفعل قبلها لا يصلُ إلى الاسم بنفسه، لضُعفِها عُرْفًا واستعمالًا، فوجبَ تقويتُها بالحروف الجارّة، [130] ويسمى الفعل اللازم قاصرا أيضا؛ لقصوره على الفاعل، وغير مجاوِز، وغير واقع. [131]

أمّا الأفعالُ المتعدية فمنها ما يتعدى لمفعولٍ به واحدٍ , ومنها ما يتعدى لمفعولين أو ثلاثة . فالأفعال من باب ظنَّ واخواتها تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر, وهما مفعولان متلازمان كتلازم المبتدأ والخبر؛ فلا يُذكَرُ أحدهما دون أن يذكر الآخر, وتفيدُ في الخبرِ ظنا او يقينا أو كليهما أو تحويل . [132]

وتُقسمُ على قسمين، أحدهما: أفعالُ القلوب , وسُميَّتْ بذلك ؛ لأن معانيها قائمة بالقلب، والثاني: أفعالُ التحويل ؛ فإن جاءت لمعانٍ أُخَرى غير القلبية فلا تتعدى لمفعولين .

وتقسم أفعالُ القلوب على قسمين : ما يدلُ على اليقين، وما يدّلُ على الرجحان , وما تعنينا في هذه المسالة هي أفعالُ اليقين من أفعال القلوب إذ عدَّها بعضُ النحاة خمسة [133] وهي : (رأى, وعلم, ووجد, ودرى, وتعلم) وأَلحَقَ بها بعضهم الفعل (ألفى) بمعنى (وَجَدَ) احتجاجًا بقول الشاعر: [134]

قد جَرّبوه فألفَوْه المغيثَ إذا ... ما الرّوْعُ عَمّ فَلَا يُلْوَى عَلَى أحَدِ

والشاهد فيه قوله: (ألفوه) حيث نصبَ مفعولين لأنه بمعنى (وجَدَ) ، ومن النحويين من يمنع تعدّي (ألفى) إلى اثنين، وزعموا في قوله تعالى: {إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ} [الصافات: ٦٩]، أن (ضالين حال) . [135] والبيت عليهم حجة .

واختلف النحاة في (ألفى) وغيرها من الأفعال الأُخرى التي ألحقوها في هذا الباب [136],فمنهم مَنْ عدَّها ناصبةً لمفعولين ومنهم من أنكرها جاعلا منصوبها الثاني حالا .

ويرى ابن معصوم [137] أنَّ الكوفيين وابن مالك هم مَنْ عدّوا (ألفى) من الأفعال الناصبة لمفعولين استنادا للبيت الشعري المُتقدِّم , على حين أنَّهُ نسبَ الى البصريين وابن عصفور القول بأنه حال لا مفعول ثانٍ . وقد رجّحَ رأي الكوفيين اعتمادا على السماع , منتقدا راي البصريين الذين عدّوا الألف واللام زائدةً في(المُغيثَ) لِيُنكّروه ويعدَّوه حالا . معللا نقده بالقول : أن عدَّهم(المُغيثَ) حالا خلافٌ للأصل؛ كون الحال لا يأتي إلا نكرةً في الأصل [138] ؛ فالأحوال التي ظاهرُ لفظها التعريف ,

---

[130] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : 4: 299, واللباب في علل البناء والإعراب :1: 47 .

[131] ينظر: شرح الأشموني: 89/2 .

[132] ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ص430.

[133] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 2/ 28 .

[134] البيت مجهول القائل ؛ ينظر: شرح التسهيل : 79/2 , والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية 2/ 842 , وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (1/ 346), و المعجم المفصل في شواهد العربية :2/ 370.وعدَّه د. نعيم البدري - في كتابه صناعة الشاهد الشعري :80- من الشواهد التي صنعها ابن مالك لعدم وروده على لسان العرب من قبل ؛ إلا أنَ الباحث حسين السيلاوي أورد ثلاث أبيات لشعراء من زمن الاحتجاج يرد فيها (ألفى) ناصبا لمفعول ثانٍ معرفٍ بأل معززا بذلك موقف ابن مالك . ينظر: الترجيح النحوي عند المرادي (ت749هـ) في كتبه(توضيح المقاصد, والجنى الداني , وشرح التسهيل) , حسين عليوي حسين عبود السيلاوي , اطروحة دكتوراه ,كلية التربية للعلوم الانسانية –جامعة بابل , (1439هـ-2018م) : 166.

[135] ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري1: ٤٢, والبحر المحيط ١: ٤٨٠.

[136] ينظر: ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب : 4/ 2106.

[137]الحدائق الندية :711.

[138] قال ابن مالك في الالفية : ص23 : " وَالحَالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ ... تَنْكِيرَهُ مَعْنىً كَـ "وَحْدَكَ اجْتَهِدْ".

ترجع إلى التنكير إنْ أُحسِنَ تأويلها, وعلى ذلك اجماعُ النحاة . [139] كقولهم: (جاءوا الجمَّاءَ الغفيرَ) بمعنى : جميعا , و(أرسلها العِراكَ) أي : مُعتركةً في قول الشاعر: [140]

فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدَّخالِ

ومن هنا فالظاهر أنَّ ابن معصوم قد رجَّحَ أن يكون (المُغيثَ) مفعولا ثانيا استنادا الى علة الأصل . وعليه نرى أنَّ الأُسسَ التي اعتمدها ابن معصوم في نقده كانت صحيحة ويؤيدها البحث. وللدكتور فاضل صالح السامرائي رأيٌ جديرٌ بالذكر في مثل هذه المسالة ؛ إذ يرى أنَّ المعنى ودلالته هما الحَدُّ الفاصلُ في كون المنصوب الثاني حالا أو مفعولا به ثاني . [141]

ونستنتجُ مما سبق ما يلي :

١) اختلف النحاة في عَدِّ (ألفى) من أفعال القلوب إنْ جاءت بمعنى (وجَدَ) ؛ فيكون منصوبها الثاني مفعولا به ثانيا على رأي جمهور الكوفيين , ومنصوبا على الحال أو شبيها بالحال على رأي جمهور البصريين .

٢) **انتقد ابن معصوم** مَنْ عَدَّ المفعول الثاني لـ (ألفى) حالا ؛ كونه قد جاء **معرفةً** في البيت الشعري المستشهد به :

قد جَرّبوه فألفَوْه المغيثَ إذا ... ما الرّوْعُ عَمّ فَلَا يُلْوَى عَلَى أَحَدِ

والحال لا يأتي إلاّ نكرةً , وما جاء منه معرفةً في كلام العرب– على ندرته – يؤولُ بنكرة ؛ لذا رفض ابن معصوم ذلك استنادا الى علة الأصل .

٣) يؤيدُ البحثُ ما ذهب اليه الكوفيون وابن مالك وابنُ معصوم من كونِ المنصوب الثاني لـ (ألفى) مفعولا به ثاني لا حالا ولا شبيها بالحال ؛ كون الحالُ فضلةً يمكنُ الاستغناءُ عنها و(**المغيثَ**) التي وردت في البيت الشعري معمولةٌ للفعل (ألفى) بشدة ولا يتمُ معنى الجملة دونها ؛ لذا فهي ليست فضلةً أو حالا بل هي مفعولٌ به ثانٍ على الظاهر.

نتائج البحث:

خلص البحث الى جملة نتائج ، نذكر منها :

1. تناثرت ألفاظ النقد النحوي عند ابن معصوم في كتابه (الحدائق الندية) ومنها ما ورد في بحثنا الخاص بالأفعال أنموذجا ، من مثل : الصحيح ، والأصح ، والوهم .
2. ركن ابن معصوم المدني إلى العلل النحوية في نقده النحوي ، وكان يفضل السماع على القياس النحوي .
3. وجدنا ابن معصوم كثيرًا ما يميل في نقده النحوي إلى ما ذكره الجمهور في مدوناتهم النحوية ، ويتضح ذلك جليًا في مسألة الناصب للفعل المضارع بعد (أو) , وقد عزز نقده مُستنِدًا الى العلة العقلية القائلة بأنَّ (أو) حرف عطف لا ينصب بنفسه ؛ ولذلك نؤيد ما ذهب اليه ابن معصوم لتعاهد أكثر من دليل على صحة نقده ، والحال نفسه في مسألة الجزم بـ (إذ) و(حيث) مقرونين بـ (ما) حين رجَّح رأي الجمهور الذي يرى أنَّ (إذ) و(حيث) لا تجزمان إلاّ باقتران (ما) بهما , وإنَّ (حيث)

---

[139] ينظر: الكتاب لسيبويه:1/ 372 , والمقتضب: 3/ 237, والأصول في النحو: 1/ 164, وشرح أبيات سيبويه: 1/ 16, والمفصل في صنعة الإعراب :91 , والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب :162, وشرح الكافية الشافية:2/ 734, والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 677 , والتبيين عن مذاهب النحويين: 297 , ومغني اللبيب: 179.

[140] ينظر: البيت للبيد بن ربيعة العامري ؛ ينظر: ديوانه: 70, وفي خزانة البغدادي: (3/ 192) (فأورَدَها) بدلا من (فأَرْسَلَها) , والدِّخال –بالكسر- بدلا من الفتح : فأَوْرَدَهَا العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ.

[141] ينظر: كتابه تحقيقات نحوية : 85 .

بدون (ما) تكون أقرب الى الاسم الموصول منها الى أدوات الشرط ، ومن هنا نؤيد ما ذهب اليه ابن معصوم في نقده النحوي .

4. انتقد ابن معصوم مَنْ عَدَّ المفعول الثاني لـ (ألفى) حالا ؛ كونه قد جاء معرفةً في أحد الشواهد الشعرية ، رافضًا ذلك استنادا الى علة الأصل ، فالحال لا يأتي إلاّ نكرةً , وما جاء منه معرفةً في كلام العرب– على ندرته – يؤولُ بنكرة .

المصادر والمراجع :

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب ,أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ), تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد , مراجعة: رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي بالقاهرة, ط1، ١٩٩٨ م .

٢. أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب , مكتبة النهضة المصرية، مصر، ط10 ،2004.

٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك , عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ),تحـ: يوسف الشيخ محمد البقاعي , دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .د.ت.

٤. البحر المحيط في التفسير , أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ), تحقيق: صدقي محمد جميل, دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢٠ هـ .

٥. البديع في علم العربية , مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الجزري ابن الأثير , (ت: ٦٠٦ هـ), تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين, جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية, ط1: ١٤٢٠ هـ .

٦. تاريخ النقد العربي من الجاهلية حتى نهاية القرن الثالث , داود سلّوم, مكتبة الأندلس , بغداد، 1969م.

٧. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ,محمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ), دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان, ط1 ،1997م .

٨. الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية, علي خان المدني, , تصحيح وتحقيق وتعليق : الدكتور : السيد أبو الفضل سجادي , قم – ذوي القربى – ط2: 1388هـ.

٩. الحدائق النَّديَّة في شرح الفوائد الصَّمديَّة , السيد: علي خان المدني الشيرازي(1120هـ), حققهُ وعلَّق عليه : السيد حسين الخاتمي والسيد علي الخاتمي , قم – دار الهجرة – ط2 – 1389هـ .

١٠. ديوان امْرىء القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي (ت: ٥٤٥ م) ,اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي , دار المعرفة – بيروت, ط2 ، 2004م .

١١. ديوان عنترة , تحقيق ودراسة : محمد سعيد مولوي, المكتب الاسلامي , ط1 – 1970م .

١٢. ديوان لبيد بن ربيعة العامري , اعتنى به: حمدو طمّاس , دار المعرفة – بيروت , ٢٠٠٤ م .

١٣. سنن الترمذي , محمد بن عيسى بن موسى الترمذي ،(ت: ٢٧٩هـ) ، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة (جـ ٤، ٥) الناشر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ط2، ١٩٧٥م .

١٤. شرح أبيات سيبويه, أبو جعفر بن محمد النحّاس (ت : 338هـ) تحقيق : الدكتور : زهير غازي زاهد , عالم الكتب , مكتبة النهضة – بيروت , ط1 : 1986.

١٥.شرح أبيات سيبويه, يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، أبو محمد السيرافي (ت: ٣٨٥هـ), المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم, راجعه: طه عبد الرؤوف سعد, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر, ١٩٧٤ م .

١٦.شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ,علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن الأُشْمُوني (ت: ٩٠٠هـ), دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان, ط1 ، ١٩٩٨م .

١٧.شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) , محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين ناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ), دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون, دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة – جمهورية مصر العربية, ط1، ١٤٢٨ هـ.

١٨.شرح التصريح على التوضيح, خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت: ٩٠٥هـ), دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان,ط1 ، ٢٠٠٠م .

١٩.شرح الرضي على الكافية , رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت : 686 هـ) , تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس ، ليبيا ، 1975 م .

٢٠.شرح الشواهد الشعرية في أمَّات الكتب النحوية, محمد بن محمد حسن شُرَّاب, مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان, ط1، ٢٠٠٧ م.

٢١.شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) , ابن عصفور, الأشبيلي (669هـ) , تحقيق : د. صاحب ابو جناح , عالم الكتب , بيروت , لبنان , ط1, 1999م.

٢٢.شعر زياد الأعجم , جمع وتحقيق ودراسة د. يوسف حسين بكار, دار المسرة :ط1, 1983م.

٢٣.الكتاب , عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر سيبويه (ت: ١٨٠هـ) , تحقيق: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة ,ط3، ١٩٨٨ م.

٢٤.كتاب العين ,أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي, (ت: ١٧٥هـ), تحـ: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ,الناشر: دار ومكتبة الهلال, د.ت.

٢٥. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية , أيوب بن موسى ، أبو البقاء الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ), تحقيق : عدنان درويش – محمد المصري, مؤسسة الرسالة – بيروت، د.ت .

٢٦. اللباب في علل البناء والإعراب ,عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ), , تحقيق: د. عبد الإله النبهان, دار الفكر – دمشق, ط1 ، ١٩٩٥م .

٢٧. لسان العرب , محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (ت: ٧١١هـ), الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين, دار صادر – بيروت, ط3: ١٤١٤ هـ .

٢٨. مجمع الأمثال, أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (٥١٨هـ), المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد, دار المعرفة – بيروت، لبنان , د.ت .

٢٩. المحكم والمحيط الأعظم , أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده (ت: ٤٥٨هـ), المحقق: عبد الحميد هنداوي, دار الكتب العلمية – بيروت ,ط:1 , ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

٣٠. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو , مهدي المخزومي, مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر, ط2 ، 1958م .

٣١. المساعد على تسهيل الفوائد , بهاء الدين ابن عقيل (ت 796هـ) , تحقيق د. محمد كامل بركات, جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة), ط1: (١٤٠٠م) .

٣٢. المستدرك على الصحيحين ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: 405هـ), تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا, الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، ١٩٩٠م.

٣٣. مسند أبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي, (ت: ٢٠٤هـ) المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي: دار هجر – مصر ،ط1، ١٩٩٩م.

٣٤. معاني القرآن , يحيى بن زياد الفراء, (ت: ٢٠٧هـ), المحقق: أحمد يوسف النجاتي ، وآخرون ، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر, ط1. د.ت.

٣٥. معاني النحو , فاضل صالح السامرائي, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن, ط1: (١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م).

٣٦. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى», محمود بن أحمد بن موسى العينّي (المتوفى ٨٥٥ هـ), تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وآخرون , دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة – جمهورية مصر العربية, ط1، ٢٠١٠ م.

٣٧. المقتضب , محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ), المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة, عالم الكتب. – بيروت, 2010م .

٣٨. النقد الأدبي, أحمد أمين, , الناشر: كلمات عربية , جمهورية مصر العربية , ط1: 2012م.

٣٩. النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت : 476هـ) ، تحقيق : رشيد بلحبيب , المملكة المغربية ، وزارة الوقاف والشؤون الاسلامية ، 1999م .

٤٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع , جلال الدين السيوطي (ت : 911هـ) , تح :عبد العال سالم مكرم , دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1979م .

الرسائل والأطروحات

٤١. النقد النحوي في تحقيقات الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد , عباس حمد عبد سلطان, (رسالة ماجستير) ,كلية التربية – جامعة ذي قار, 2020م.

٤٢. النقد النحوي في فكر النحاة الى القرن السادس الهجري ,(رسالة ماجستير) سيف الدين شاكر نوري البرزنجي, كلية التربية – جامعة ديالى , 2006م.

البحوث المنشورة

٤٣. أُسس الترجيح في الخلاف النحوي عند ابن معصوم المدني في كتابه الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمديّة , عادل عباس النصراوي وعبد الهادي فليح الكعبي , بحث منشور بمجلة كلية التربية , جامعة الكوفة, العدد:56, 2020م .

٤٤. الترجيح النحوي عند المرادي (ت749هـ) في كتبه(توضيح المقاصد, والجنى الداني , وشرح التسهيل) , حسين عليوي حسين عبود السيلاوي , اطروحة دكتوراه ,كلية التربية للعلوم الانسانية –جامعة بابل , (1439هـ-2018م).

٤٥. النقد النحويّ عند ابن هشام في أوضح المسالك ، بحث ، د. صبيحة حسن طعيس ، ود. سلام حسين : مجلة كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية , العدد: 68, 2011.